Rödl & Partner

2022
2023

دليل الاستثمار
المملكة العربية السعودية

نظرة عامة على الإطار التنظيمي للاستثمار والضرائب

العمل معًا

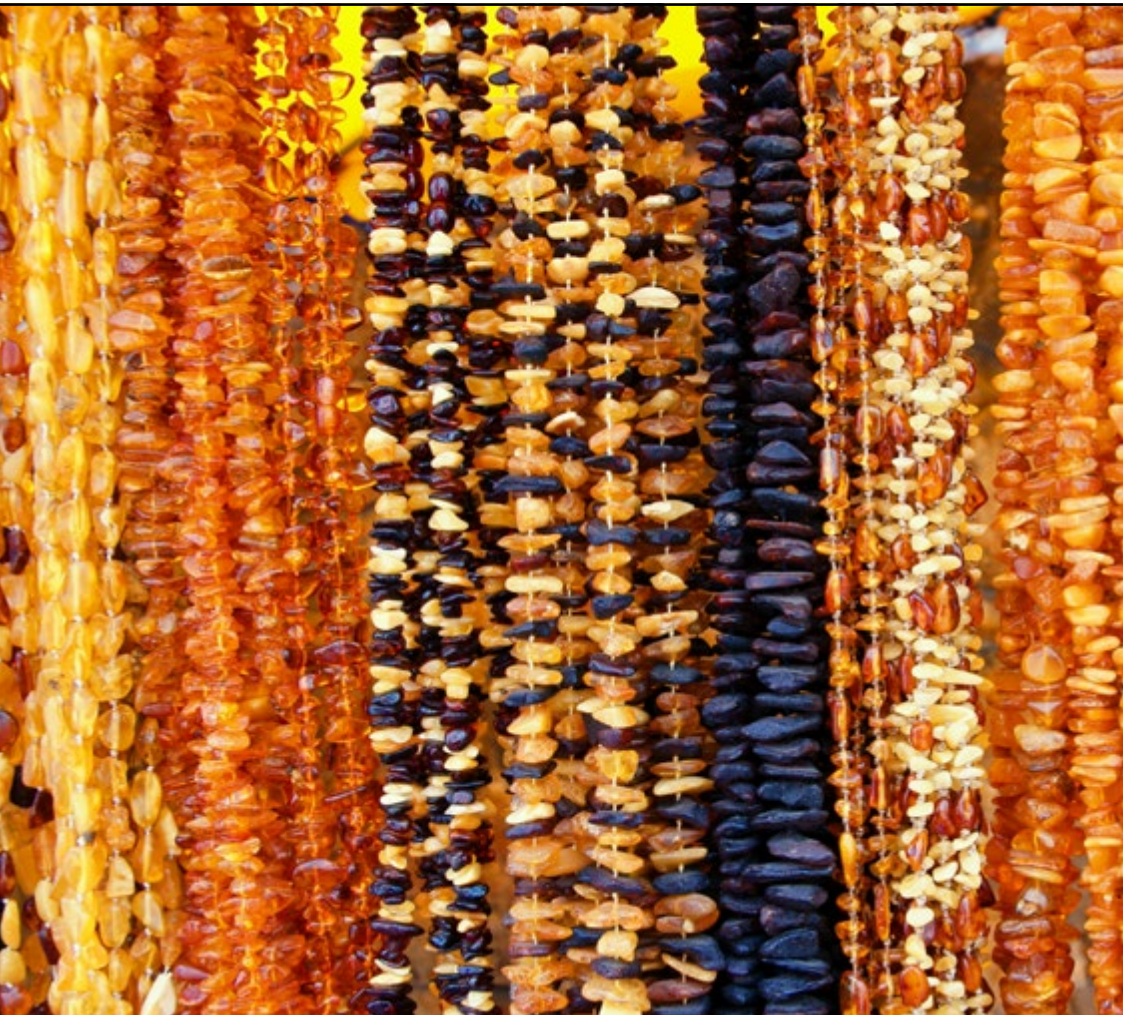

عُرفت المملكة العربية السعودية ذات الطبيعة الصحراوية في الماضي بأن إنتاج النفط هو السبب الرئيسي في تحقيق ثروتها. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تطورت المملكة باستمرار في العديد من القطاعات وأصبحت وجهة جذابة للغاية للمستثمرين الأجانب بسبب نموها الاقتصادي المُتسارع، حتى أثناء جائحة كورونا (كوفيد-19).

وتخطط المملكة العربية السعودية بشكل عام لتحديث قطاعي الأعمال والاقتصاد وجذب الشركات والمستثمرين الأجانب إلى البلاد بفضل البنية التحتية الواعدة الموجودة في الرياض والشباب من أبنائها الحاصلين على تعليم عالٍ.

Rödl & Partner

2022
2023

دليل الاستثمار
المملكة العربية السعودية

نظرة عامة على الإطار التنظيمي للاستثمار والضرائب

العمل معًا

جدول المحتويات

معلومات عنا	6
نظرة عامة	8
النظام السياسي والقانوني	9
الاقتصاد	11
حوافز الاستثمار	12
العلاقة بين ألمانيا والمملكة العربية السعودية	12
رؤية المملكة العربية السعودية 2030	12
محفزات الاستثمار	13
الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي	14
قانون الاستثمار الأجنبي	14
إجراءات الحصول على ترخيص وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية	15
أنواع الكيانات الاعتبارية	17
الشركة المهنية	17
الفروع التابعة نظامًا	19
الشركات المستقلة نظامًا	19
قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية	21
عام	21
السعودة ونظام نطاقات	21
تصريح الإقامة	22

إطار قانون العمل	24
عقد العمل	24
حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة	24
إنهاء الخدمة	25
الإطار القانوني للتأمين الاجتماعي	27
الوضع الضريبي العام	28
الحوافز الضريبية للشركات الأجنبية	28
قانون الضرائب الدولي	28
قانون الضرائب الوطني	28
الإطار القانوني	32
الملاحقة القضائية	32
التسويات خارج المحكمة	33
جهات الاتصال الخاصة بك	34

نبذة عنا

روديل أند بارتنر شريك الرعاية المرنة لقادة الأسواق العالمية من الطبقة الوسطى

www.roedl.com/about-us

نظرة عامة

تأسست المملكة العربية السعودية بوصفها نظامًا ملكيًا مطلقًا في عام 1932 من قبل مؤسسها ابن سعود، الذي وحد المناطق التاريخية الأربع للمملكة العربية السعودية في العصر الحديث. ومنذ ذلك الحين أصبحت دولة عربية وإسلامية ذات سيادة. تقع المملكة العربية السعودية في شبه الجزيرة العربية بين الخليج العربي شرقًا والبحر الأحمر غربًا. يحدها الأردن والعراق من الشمال والكويت من الشمال الشرقي والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة من الشرق وسلطنة عمان من الجنوب الشرقي واليمن من الجنوب. ويفصلها البحر الأحمر إلى الغرب عن فلسطين ومصر والسودان وإريتريا، ويفصلها الخليج العربي إلى الشرق عن إيران.

يبلغ عدد سكانها 35.95 مليون نسمة (2021، هذه البيانات مقدمة من الأمم المتحدة) وهي ثاني أكبر دولة عربية (بعد الجزائر). الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية وأكبر مدنها ويبلغ عدد سكانها 7,67 ملايين نسمة. مع الرؤية السعودية الجديدة 2030 بتوجيه من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان آل سعود، من المتوقع أن يزداد هذا الرقم خلال السنوات القادمة. وتمثل العاصمة المركز السياسي والاقتصادي والثقافي للمملكة. المملكة العربية السعودية هي مهد الإسلام وتستمد قداستها من كونها أرض الحرمين الشريفين. مكة المكرمة والمدينة المنورة هما العاصمتان الدينيتان ليس فقط للمملكة العربية السعودية ولكن للعالم الإسلامي بأسره.

النظام السياسي والقانوني

الملك، صاحب السمو الملكي سلمان بن عبد العزيز آل سعود هو أيضًا رئيس الوزراء وخادم الحرمين الشريفين. وبصفته رئيس الدولة والحكومة، فإنه يتكفل بالسياسات العامة للمملكة ويشرف على حماية البلاد والدفاع عنها. يحظى الملك بالاحترام والحب من قبل مواطنيه. هذا الإعجاب بملكهم يكمن في الثقافة العربية وينبع من تقاليد عربية حيث يمكن لكل مواطن بالغ أن يلتقي بالملك ويتقدم بالتماس من خلال اجتماع تقليدي يعرف باسم ,,المجلس".

ونظرًا لأن المملكة العربية السعودية نظام ملكي مطلق، فإن القيادة السياسية تعتمد إلى حد كبير على أسلوب الحكم وشخصية الملك. من المعروف أن الملك الحالي يتبنى وجهات نظر تقليدية ولكنه منفتح على الإصلاحات الاجتماعية وكذلك السياسية. في يونيو 2017، عين الملك سلمان نجله محمد بن سلمان وليًا للعهد.

لقد تمثل هدفه في تطوير البلاد. وتماشيًا مع ذلك، فقد قام بإجراء العديد من الإصلاحات السياسية مثل الرؤية السعودية 2030، والتي تهدف إلى تقليل اعتماد البلاد على النفط. نتيجة لإشارة ولي العهد إلى عودة ,,الإسلام المعتدل"، فقد تم إجراء العديد من الإصلاحات مثل إضعاف نظام ولاية الرجل، ورفع الحظر عن قيادة المرأة للسيارة، وزيادة وجود المرأة في القوى العاملة، من بين أمور أخرى.

وبشكل عام لا يوجد في المملكة العربية السعودية هيئة تشريعية. وتقع السلطة الكاملة في يد الملك لأنه يجمع بين الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية وتشكل المراسيم الملكية أساس تشريعات البلاد. وبصفته ملكًا ورئيسًا للوزراء ورئيسًا لمجلس الوزراء، يجب على الملك الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية والقرآن الكريم التي تعتبر دستور البلاد. ومع ذلك، فإن القرآن الكريم يفسره علماء الشريعة الإسلامية. في هذا الصدد، جدير بالملاحظة أنه بسبب الإصلاحات السياسية الأخيرة، تم تقييد تأثير وسلطة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ومع ذلك، تظل الشريعة المصدر الأساسي للقانون ويعتبر القرآن الكريم دستور البلاد.

ونظرًا لأن الشريعة والسنة (الأقوال والأفعال والتقريرات النَّبويَّة) قد تم تطبيقها في المملكة العربية السعودية بشكل غير مدون قانونيًا، فلم تكن ثمة سوابق قانونية، مما أدى بدوره إلى غموض قوانين المملكة وأنظمتها. لذلك أصدر الملك عبد الله في عام 2007 عددًا من المراسيم الملكية لمحاولة تجديد النظام القضائي في المملكة العربية السعودية. وتم إنشاء المحكمة العليا باعتبارها أعلى سلطة قضائية، حيث تم توضيح اختصاصها في المادة 11 من قانون العدل. وقد تم إنشاء محاكم استئناف جديدة في المحافظات ذات الاختصاص في الحقوق القانونية والجنائية والتجارية العائلية والمسائل العمالية. تنص المادة 17 من قانون القضاء على أن ,,تتولى محاكم الاستئناف النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى. وتحكم بعد سماع أقوال الخصوم، وفق الإجراءات المقررة في نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية." وعلاوة على ذلك، أنشأت وزارة العدل في عام 2017 محاكم تجارية جديدة، وهي محاكم مستقلة لكنها ملحقة مباشرة بوزارة العدل وليس ديوان المظالم، كما كانت في السابق. وفقًا للمادة 35 من نظام المرافعات الشرعية، تتعامل المحاكم التجارية ذات الاختصاص في المجالات التالية:

- جميع المنازعات التجارية سواء كانت الأساسية أو التبعية التي تحدث بين التجار
- الدعاوى المرفوعة ضد التاجر بسبب أفعاله الأصلية أو التبعية

- المنازعات التي تحدث بين الشركاء/ المساهمين في الشراكات/ الشركات
- جميع الدعاوى والمخالفات المتعلقة بالقوانين التجارية دون الإخلال باختصاص مجلس الإدارة
- دعاوى الإفلاس أو الحجر على المفلس أو رفعه
- النزاعات التجارية الأخرى

تماشيًا مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030، نشرت وزارة العدل السعودية في عام 2018 كتابًا مرجعيًا لـ 2323 من المبادئ القضائية والسوابق القانونية التي تلخص تطور الفقه في المملكة على مدى السنوات الـ 47 الماضية. علاوة على ذلك، أصدرت الحكومة السعودية في عام 2020 برنامج التحول الوطني من أجل دعم تحقيق الأهداف التي حددتها الرؤية السعودية 2030. تماشيًا مع برنامج التحول الوطني ومن أجل تسهيل النظام القضائي، طرحت وزارة العدل مؤشرات أداء رئيسية، منها على سبيل المثال:

- تقليص متوسط الإطار الزمني لإنهاء القضايا
- زيادة نسبة القضايا التي تم الفصل فيها
- زيادة نسبة أصحاب المصلحة في قضايا المحاكم الذين يشعرون بالرضا عن هذه العملية
- تخفيض متوسط عدد القضايا الواردة لكل قاضٍ في المحاكم الرئيسية
- تحسين تصنيف المؤسسات السعودية في البنك الدولي

يمثل مجلس الوزراء، الذي يشار إليه أيضًا باسم المجلس الوزاري، 22 وزارة حكومية مختلفة ويقدم المشورة للملك. ويتألف المجلس من الملك رئيسًا، وولي العهد الذي يتولى حاليًا حقيبته الخاصة، و21 وزيرًا لهم حقائبهم الخاصة بالإضافة إلى سبعة وزراء دولة. والمجلس مكلف بصياغة السياسات الداخلية والخارجية والاقتصادية والتعليمية والمالية والدفاعية وكذلك شؤون الدولة العامة والإشراف على تنفيذها.

ومجلس الوزراء هو السلطة النهائية للشؤون المالية والإدارية والتنفيذية. قرارات المجلس غير ملزمة ما لم يتم الاتفاق عليها بأغلبية الأصوات، وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت رئيس الوزراء، أي الملك، مرجحًا. ويعمل مجلس الوزراء بالتوازي مع النظام الأساسي للحكم ويوجهه مجلس الشورى. ويتألف مجلس الشورى من 150 عضوًا يعينهم الملك لمدة أربع سنوات. ويتم تعيين الأعضاء وفقًا لمعرفتهم وخبراتهم في 12 لجنة مختلفة تتعامل مع المسائل المتعلقة بالشؤون الخارجية، والشؤون الصحية والاجتماعية، وحقوق الإنسان، والاقتصاد والصناعة، والتعليم، والمالية، وحقوق الإنسان، والإدارة، والشؤون الإسلامية، والخدمات والمرافق العامة، والمعلومات، والثقافة. ويتمثل الغرض الرئيسي للمجلس في تقييم وتفسير نظام القوانين واللوائح والعقود والاتفاقيات الدولية في الدولة. في عام 2004، تم توسيع ولاية مجلس الشورى من مجرد مناقشة اللوائح والقضايا ذات الاهتمام الوطني والعامة إلى اقتراح تشريعات جديدة وتعديل التشريعات القائمة دون الرفع إلى الملك مسبقًا.

تمثل المملكة العربية السعودية أكبر اقتصاد في العالم العربي وتنتمي إلى أكبر 20 اقتصادً في العالم، وبالتالي فهي دولة عضو في مجموعة العشرين. في عام 2019، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية 793 مليار دولار أمريكي. وبلغت صادراتها السلعية 268,59 مليار دولار بينما بلغت وارداتها 141,89 مليار دولار مما أدى إلى وجود رصيد تجاري قدره 126,7 مليار دولار. تمتلك المملكة العربية السعودية محميات طبيعية بقيمة 34,4 تريليون دولار أمريكي. كما تمتلك ثاني أكبر احتياطيات نفطية في العالم (بعد الولايات المتحدة) حيث تقدر احتياطيات النفط الخام المؤكدة بـ 258 مليار برميل. وتعد المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم وهي عضو مؤسس في منظمة أوبك.

تأتي 90٪ من عائدات صادرات المملكة من قطاع البترول الذي يساهم بنسبة 42٪ في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة. وقد حققت ميزانية المملكة العربية السعودية في الربع الأول من عام 2019 أول فائض لها منذ عام 2014 (10,4 مليارات دولار أمريكي) نتيجة الإيرادات النفطية وغير النفطية. ونظرًا لخطة الحكومة لتقليل اعتماد المملكة على الهيدروكربونات، ستدفع الحكومة السعودية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي سيتعين على القطاع الخاص أن يصبح محركًا قويًا لدفع النمو الاقتصادي في المستقبل.

في عام 2016، نشرت الحكومة السعودية رؤيتها 2030 التي تتصور فيها المملكة تحديث البلاد وترسيخ المملكة العربية السعودية كقوة استثمارية. تعد رؤية المملكة العربية السعودية 2030 واحدة من المشاريع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكبرى والأكثر طموحًا تحت قيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. ويتركز الهدف الرئيسي للرؤية في تقليل اعتماد المملكة العربية السعودية على النفط وتنويع الاقتصاد من أجل زيادة الإيرادات غير النفطية إلى 160 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2020 وإلى 267 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030. تجعل الإصلاحات الاقتصادية الحالية الاستثمار الأجنبي أكثر جاذبية وهي جزء من خطة رؤية السعودية 2030. شهد الربع الأول من عام 2019 زيادة سريعة في الاستثمار الأجنبي - فقد زاد بنسبة 28 في المائة.

العلاقة بين ألمانيا والمملكة العربية السعودية

أضفت ألمانيا والمملكة العربية السعودية الطابع الرسمي على العلاقات الثنائية منذ عام 1929 من خلال التوقيع على معاهدة الصداقة. في ذلك الوقت لم يكن للمملكة وجود رسمي بعد، حيث تمت الوحدة بين مملكتي الحجاز ونجد فقط في عام 1932. وظلت العلاقات الدبلوماسية جارية بين المملكة العربية السعودية وألمانيا منذ عام 1954. ولم تنشأ العلاقات الثقافية بين المملكة العربية السعودية والحكومة الألمانية إلا في عام 2006. وتوجد مدارس ألمانية في الرياض وجدة.

أصبحت المملكة العربية السعودية ثاني أكبر شريك تجاري لألمانيا في العالم العربي بعد الإمارات العربية المتحدة. وتشمل السلع الرئيسية التي تصدرها ألمانيا إلى المملكة العربية السعودية الآلات، والمنتجات الكيماوية والكهربائية، والهندسة الدقيقة، والسيارات، والسلع البصرية. يقدم برنامج الإصلاح التابع للرؤية السعودية 2030 فرص عمل جديدة (دولية) واعدة. ونظرًا لأن المنتجات والخدمات والمعرفة الألمانية تحظى باحترام كبير في العالم العربي، فإن الجهود التي تبذلها الحكومة السعودية لتنويع الاقتصاد توفر مزيدًا من تكثيف الفرص الاقتصادية الألمانية والسعودية.

رؤية المملكة العربية السعودية 2030

من خلال رؤية 2030 التي تم إطلاقها في عام 2016 تعمل المملكة العربية السعودية على تنويع وتنمية اقتصادها وخلق بيئة جذابة للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. وتماشيًا مع هذه الرؤية، دفعت المملكة وضع لوائح جديدة تسهل التحول إلى اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة بحيث يكون أقل اعتمادًا على النفط وبالتالي يخلق بيئة صديقة للمستثمر. يتم تحقيق ذلك جزئيًا من خلال أهداف وطموحات رؤية السعودية 2030 والإصلاحات الأخرى التي وضعها ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود موضع التنفيذ. وقد تم طرح النقاط التالية من أجل إنشاء اقتصاد مزدهر وتحسين بيئة الأعمال:

- التنسيق مع الجهات التشريعية لمراجعة الأنظمة الحالية بهدف تحسين بيئة الأعمال وإنفاذ العقود.
- الاستفادة بشكل استراتيجي من احتياطيات الحكومة من العقارات.
- تخصيص مناطق رئيسية داخل المدن للمؤسسات التعليمية ومراكز البيع بالتجزئة والترفيه والمشاريع الصناعية مع تخصيص مساحات كبيرة على طول سواحلها للمشاريع السياحية.
- تمكين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من تكييف منتجاتها وخدماتها المالية مع احتياجات كل قطاع، بدءًا من تمويل رأس المال الكبير للمشاريع إلى رأس المال العامل قصير الأجل للشركات الصغيرة.
- تسهيل إجراءات الترخيص وتسريعها حسب أولوياتها الاقتصادية الوطنية.
- إنفاذ اللوائح القانونية والتجارية الدولية لخلق بيئة أعمال مواتية للاستثمار طويل الأجل.
- العمل على تسهيل حركة الأفراد والبضائع وتبسيط الإجراءات الجمركية في الموانئ.

تؤدي المملكة العربية السعودية دورًا حيويًا في الاقتصاد العالمي من خلال سياساتها النفطية، وتهدف أيضًا إلى تنويع قطاعاتها الدولية غير النفطية. يتمثل أحد أهداف الحكومة في زيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي من 3,8٪ إلى 5,7٪. ومن أجل تحقيق خطط التنويع تهدف المملكة العربية السعودية إلى إعادة هيكلة المدن الاقتصادية التي ستجذب الاستثمارات المحلية والدولية.

علاوة على ذلك، يتم تطبيق إمكانيات الاستثمار في مناطق اقتصادية تم إنشاؤها خصيصًا للخدمات اللوجستية والسياحة والتنمية الصناعية والخدمات المالية. كما تضمن المملكة العربية السعودية وجود بنية تحتية رقمية حديثة ضرورية في الأنشطة الصناعية الحالية. وقد تم إنشاء وزارة الاستثمار في فبراير 2020 للتأكيد على حرص الحكومة السعودية على دعم المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، وتقديم الاستشارات المتخصصة للشركات في مختلف القطاعات.

محفزات الاستثمار

عند إنشاء شركة داخل المملكة، يقدم صندوق التنمية الصناعية السعودي قروضًا تصل إلى 50 إلى 70 بالمائة من تكاليف المشروع خلال فترة زمنية تتراوح من 15 إلى 20 عامًا بدون فائدة. والفوائد الربوية غير مسموح بها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. أثناء الدفع، تستحق نسبة 2,5 في المائة من القرض، ويتم احتساب التكلفة الإدارية السنوية. وبشكل عام، ففي حالة الحصول على تمويل بنسبة 50٪ من صندوق التنمية الصناعية السعودي يكون المُدخل كما يلي: 25 في المائة من الأسهم يساهم بها المستثمر الأجنبي، وقرض تجاري بنسبة 25 في المائة من بنك محلي، وقرض صندوق التنمية الصناعية السعودي بنسبة 50 في المائة.

علاوة على ذلك، يمكن اعتبار المعرفة الفنية بمثابة استثمار ومساهمة عينية، ولكن هذه الخطوة تحتاج إلى تقييم من قبل مدقق حسابات وقد تستغرق عدة أشهر. كما يمكن للمستثمر الأجنبي الاستثمار في العديد من صناديق الاستثمار في سوق الأسهم السعودية (تداول).

وما يعد عاملًا من عوامل الجذب أيضًا قابلية التحويل الحر للريال السعودي وحرية الربح والتحويل للعملات.

وبصرف النظر عن تصميمها على جعل الاقتصاد السعودي أكثر جذبًا للاهتمام، فإن سوق المملكة العربية السعودية جاذبة لاهتمام الاستثمار الأجنبي من حيث تمتعها بإمكانية الوصول إلى سوق محلية تضم 20 مليون مستهلك من دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة.

قانون الاستثمار الأجنبي

دخل قانون الاستثمار الأجنبي حيز التنفيذ في أبريل 2000 كجزء من إضفاء الطابع الرسمي على عملية التحرير الاقتصادي. وينظم هذا القانون الاستثمار الأجنبي في المملكة من حيث الشروط والإجراءات والامتيازات والضمانات، ويحدد حقوق وضمانات والتزامات المستثمر الأجنبي وعقوبات مخالفة هذا القانون. وزارة الاستثمار مسؤولة عن إصدار اللوائح الخاصة بهذا القانون.

من أجل الشروع في الاستثمار الأجنبي و/ أو الخدمات الاقتصادية داخل المملكة العربية السعودية، يتعين على المستثمر الأجنبي التسجيل لدى وزارة الاستثمار من أجل الحصول على ترخيص يسمح للمستثمر الأجنبي بممارسة نشاط اقتصادي والاستثمار في المملكة العربية السعودية.

ويُنصح بالحصول على دعم من شركة قانونية مسجلة محليًا من أجل تسهيل عملية الإعداد وتجنب أي قرار/ إجراءات على غير روية. بشكل عام، يجب القول بأن المشاريع الاستثمارية من جانب ألمانيا تتم الموافقة عليها دائمًا، في حال الالتزام بالشروط القانونية.

وعلى عكس دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، يمكن أن تكون الملكية الأجنبية ومشاريع الاستثمار في المملكة العربية السعودية ملكية أجنبية كاملة. حيث ينص قانون الاستثمار الأجنبي على أنه يحق للمشاريع الأجنبية الحصول على الامتيازات والحوافز الممنوحة للمشاريع الوطنية. كان هذا الموضوع عاملًا حاسمًا في مفاوضات منظمة التجارة العالمية مع المملكة العربية السعودية وما أدى إليه من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية.

وبمجرد إصدار الترخيص من قبل وزارة الاستثمار واكتمال الإجراءات الإدارية يكون جميع الموظفين الأجانب تحت ,,كفالة" الشركة المنشأة حديثًا، مما يعني أن الشركة مستعدة لتسجيل التأشيرات تحت كفالتها وفقًا لنظام الإقامة في المملكة العربية السعودية المرتبط بنظام الكفالة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات التي تتبع مشروعًا استثماريًا مرخصًا تتمتع بالحماية القانونية الكاملة ولا تجوز المصادرة إلا في حالة صدور حكم قضائي. وبشكل عام، يمكن تحويل الدخل المتولد مثل العائدات المكتسبة من مبيعات الأسهم، وحصص فائض التصفية، وحصص أرباح الشركة، وكذلك أي مبلغ يخدم تحقيق الالتزامات التعاقدية المتعلقة بمشروع الاستثمار إلى بلد أجنبي أو يمكن استخدامها في أسباب تتعلق بالملاحقة القانونية من قبل المستثمر الأجنبي.

ومع ذلك، فمن أجل جعل إعادة الاستثمار داخل المملكة أكثر جاذبية، يصدر قانون ضريبة الدخل ضريبة استقطاع بنسبة 5 في المائة (على المبلغ الإجمالي) على إعادة توزيعات الأرباح المحولة إلى بلد أجنبي.

ويمكن للمستثمر الأجنبي أن ينشط في أي قطاع اقتصادي طالما لم يتم النص صراحة على خلاف ذلك. وتدرج الهيئة العامة للاستثمار القطاعات التي يُتعذر الوصول إليها بالنسبة للمستثمرين الأجانب فيما يسمى ,,القائمة السلبية". وهذا الآن سارٍ على تطبيق رخصة وزارة الاستثمار

ويتطلب إنشاء شركة للتدقيق مشاركة 25٪ كحد أدنى من المواطنين السعوديين.

إجراءات الحصول على ترخيص وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية

تتم جميع طلبات الترخيص من خلال وزارة الاستثمار إلكترونيًا عبر موقعها الإلكتروني. يجب زيارة (مجمع الخدمات المتكاملة) من أجل الحصول على الترخيص وتوقيع النظام الأساسي الجديد للشركة مع كاتب عدل والتسجيل في السجل التجاري.

ويتم تقديم معلومات حول الإجراء الصحيح لطلب الترخيص وتسجيل الشركة بالإضافة إلى قائمة المستندات المطلوبة عبر دليل موجود على موقع وزارة الاستثمار على الإنترنت.

أثناء التقدم للحصول على ترخيص إلكترونيًا، يجب إرفاق صور ممسوحة ضوئيًا للوثائق التالية:

- نسخة من السجل التجاري للكيان في دولتها الأصلية، موثقة من السفارة السعودية
- البيانات المالية السنوية لآخر عام، يعدها مكتب مشاد به عالميًا وتوثقها السفارة السعودية.

يجب ترجمة جميع المستندات إلى اللغة العربية من قبل مكتب ترجمة سعودي مرخص. ومع ذلك، فمن المستحسن مرة أخرى التشاور مع مكتب محاماة مسجل محليًا من أجل تجنب الشك ومواصلة إجراءات التسجيل بشكل أكثر كفاءة.

أثناء إرسال الطلب إلكترونيًا، يتعين على مقدم الطلب (المستثمر الأجنبي) وضع علامة على العديد من الالتزامات الرسمية التي، على سبيل المثال، تتطلب من مقدم الطلب ألا يبدأ النشاط الاقتصادي قبل الحصول على ترخيص وزارة الاستثمار وتوظيف ما لا يقل عن 75 في المائة من القوى العاملة السعودية (إذا كان ذلك مطبقًا). وبشكل عام، تستغرق عملية التقديم بأكملها ما يصل إلى أسبوع ونصف.

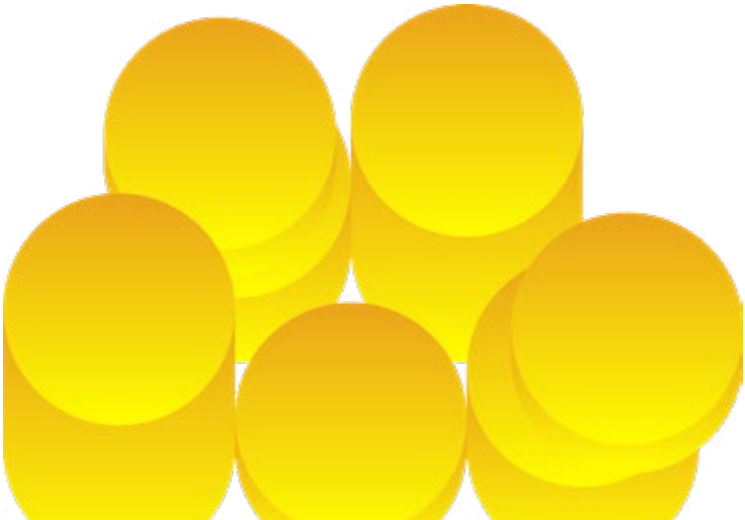

تبلغ تكلفة الحصول على ترخيص جديد 2,000 ريال سعودي سنويًا. ويصدر الترخيص لمدة خمس سنوات، وتبدأ الصلاحية عادة بمجرد إصداره. بالإضافة إلى ذلك، يجب دفع مبلغ 10,000 ريال سعودي سنويًا إلى وزارة الاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن أي استثمارات أو شركة في مجال المقاولات والهندسة يجب أن تحصل على تصنيف المقاولين من وزارة الشؤون البلدية والقروية. وهذه عادة ما تكون عملية طويلة. ومع ذلك، فحيث إنه من المعتاد في هذا القطاع الحصول على ترخيص لمدة خمس سنوات، يُمنح المستثمر الوقت الكافي لاستيفاء جميع المعايير والحصول على جميع المستندات اللازمة.

في حالة حجب أي معلومات ضرورية، أو نمى إلى علم وزارة الاستثمار حدوث أي انتهاكات لقانون الاستثمار الأجنبي و/أو لوائح الصادرات الخاصة به، فسيتم تطبيق العقوبة المقررة نظامًا. (كيف؟ ص 160) في عام 2013 نشرت الهيئة العامة للاستثمار ما يسمى بمدونة قواعد السلوك التي تشير إلى الجرائم المحتملة من قبل المستثمرين والعقوبات المترتبة عليها.

دخل نظام الشركات حيز التنفيذ في عام 2016. وهو ينظم الطريقة التي يمكن للمستثمرين الأجانب من خلالها أداء نشاطهم المسجل لدى الهيئة العامة للاستثمار. تسمح وزارة التجارة والاستثمار فقط بنوعين من المؤسسات للاستثمارات التجارية الأجنبية - الشركة ذات المسؤولية المحدودة والشركة المساهمة وكذلك الشراكة المهنية للمهنيين المستقلين. علاوة على ذلك، هناك خيار لإنشاء فروع تابعة قانونًا للشركات الأجنبية، وتنص عليها المواد 202-194 من نظام الشركات.

الشركة المهنية

يجب على المدققين والمستشارين الضريبيين والمكاتب القانونية التحالف مع خبير سعودي وتسجيل ما يسمى بالشراكة المهنية مع وزارة التجارة والاستثمار. لا يُسمح للمكاتب القانونية الأجنبية بالعمل في المملكة إلا بعد توقيع اتفاقية تعاون أو شراكة أدت إلى شراكة مهنية مع مواطن سعودي.

عند التسجيل في وزارة التجارة والصناعة، يجب أن تتمتع الشركة بسمعة ممتازة، ويجب أن تكون مدة وجودها لا تقل عن 10 سنوات، ويجب عليها نقل المعرفة المتخصصة، كما هو الحال في تدريب المواطنين السعوديين على سبيل المثال. يجب أن يكون المندوب الدائم للشركة مقيمًا داخل المملكة العربية السعودية لمدة لا تقل عن 9 أشهر سنويًا. علاوة على ذلك، يجب أن تضاف نسبة الأسهم الخاصة بالمهني السعودي المستقل إلى ما لا يقل عن 25٪ . ويجب ختم الشراكة المهنية مع توقيع اتفاقية تتماشى مع أنظمة وزارة التجارة والصناعة.

المهندسون المعماريون والمهندسون المدنيون والمكاتب الاستشارية، الذين هم بحكم تعريفهم (محترفون مستقلون)، يحتاجون إلى التسجيل في وزارة الاستثمار وليس لدى وزارة التجارة والصناعة. ويجب أن تتمتع الشركة الأم بخبرة صناعية لا تقل عن 10 سنوات ويجب أن يكون لها وجود في أربعة بلدان مختلفة على الأقل.

الفروع التابعة قانونيًا

تعتبر الفروع التابعة قانونيًا للشركة الأجنبية الأم أيضًا خيارًا مطروحًا عند إنشاء شركة في المملكة العربية السعودية. هذا الخيار منصوص عليه في المواد 202-194 من نظام الشركات؛ وهو ألا تكون لديها شخصية قانونية خاصة بها، وأن تكون تابعة قانونًا ولا تحتاج إلى ,,كفيل'' سعودي. وبالتالي يتم التحكم بها من قبل الشركة الأم والتشريعات الملزمة في البلد الذي يوجد فيه المقر الرئيسي للشركة.

يمكن إنشاء الفروع التابعة قانونًا التالية:

المكاتب العلمية والتقنية

يستخدم هذا النوع من الأعمال التجارية في الغالب لدعم العملاء المحليين وكذلك الوكلاء التجاريين. لا يُسمح بالنشاط التجاري في هذا الإطار، ويمكن لعدد محدود فقط من الموظفين العمل تحت مظلته، وعادة ما يكونون سبعة موظفين. من المفترض أن يكون هذا المكتب بمثابة نظام داعم للوكيل التجاري وأداة لجمع المعلومات للشركة الأم. لكنه غالبًا ما يتم استخدامه أيضًا في الواقع كوكالة تسويق للشركة الأم. ويلتزم المكتب برفع التقارير إلى وزارة التجارة والصناعة.

من أجل إنشاء المكاتب العلمية والتقنية، يلزم وجود اتفاقية موافقة خطية بين الشركة الأم والوكيل التجاري، بحيث يخضع المكتب لسلطة الشركة الأم. ولا يوجد اشتراط للحد الأدنى لرأس المال الاستثماري. منذ عام 2013، يجب تسجيل اتفاقية الوكيل التجاري أو الموزع لدى وزارة التجارة والصناعة، في حالة الموافقة على مشاريع المكاتب العلمية والتقنية. ويتعين على الشركات في صناعة الأدوية والأعلاف تسجيل مكتب علمي تقني.

الفرع الدائم

هو فرع دائم تابع لشركة أجنبية يمكن تأسيسه في حالة وجود نشاط تجاري طويل الأجل في المملكة العربية السعودية. ولا يعتبر الفرع الدائم كيانًا قانونيًا، ولكنه يتبع الشركة الأم قانونًا.

يبلغ الحد الأدنى لرأس المال الاستثماري 500,000 ريال سعودي، مع ضرورة الحصول على ترخيص وزارة الاستثمار بالإضافة إلى السجل التجاري. تنطبق نفس الشروط أثناء إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة. ومع ذلك، فعلى عكس الشركة ذات المسؤولية المحدودة، لا يمتلك الفرع الدائم وضعًا قانونيًا، ويمكن تسجيل مدير فرع واحد فقط. ومن الممكن تحويل الفرع الدائم إلى شركة ذات مسؤولية محدودة، ولكن هذه العملية ليست أقل صعوبة من إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة جديدة.

الفرع المؤقت

من أجل المشاركة في المناقصات المنشورة رسميًا (التفويضات الحكومية على سبيل المثال) يمكن إنشاء فرع مؤقت. ولا يوجد حد أدنى لرأس المال المطلوب. التسجيل في السجل التجاري صالح لمشروع واحد فقط في كل مرة ويجب شطبه عند الانتهاء من المشروع المعني. العقد الموقع مع العميل مطلوب لإنشاء الفرع المؤقت.

لا يمكن التقدم بطلب للحصول على سجل تجاري مؤقت في القطاع الخاص ولا فيما يتعلق بالعقود من الباطن في القطاع العام. لا يمكن إجراء المشاريع التي ليست في علاقة تعاقدية مباشرة مع الدولة السعودية أو الشركات المملوكة للدولة السعودية أو الشركات المملوكة شبه العامة في إطار فرع مؤقت.

الشركات المستقلة قانونيًا

تسمح وزارة التجارة والصناعة بنوعين مختلفين من الشركات للاستثمار التجاري الأجنبي.

الشركة ذات المسؤولية المحدودة
بشكل عام، يختار المستثمرون الأجانب في الغالب إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة. هذه الشركة ذات هيكل بسيط نسبيًا، ويسهل التحكم فيها ومستقلة قانونيًا. منذ دخول نظام الشركات حيز التنفيذ في عام 2016، أصبح من الممكن تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة لشخص واحد. ويمكن استخدام شركة ذات مسؤولية محدودة كأحد أنواع الفروع لأي نشاط مؤسسي مع استثناء الأنشطة المدرجة في "القائمة السلبية" للهيئة العامة الاستثمار وقيود قانون الشركات التي يجب مراعاتها عند التقدم بطلب ترخيص (قطاع البنوك والتأمين والخدمات المالية).

الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي كيان قانوني سعودي. لذلك يمكن أن تؤدي دور الكفيل لموظفيها. ولا يشترط وجود كفيل سعودي محلي، ومنذ عام 2007 تم السماح بعمل استثمارات تقل عن 500,000 ريال سعودي.

وعلى العكس من الفرع المؤقت، تكون الشركة ذات المسؤولية المحدودة في التكوين الهرمي الإداري شركة TCR ومكتبًا علميًا تقنيًا، مع مرونة في ذلك، ويجب استدعاء مدير عام واحد على الأقل. ويمكن إنشاء مجلس إدارة اختياريًا، برئاسة رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام، كما هو الحال بالنسبة لتعيين مدير تنفيذي أو مدير عام أو مسؤول تنفيذي.

يجب طلب الترخيص من وزارة الاستثمار. يتعين على الشركة ذات المسؤولية المحدودة تقديم تقرير سنوي (بعد انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل) إلى وزارة التجارة والصناعة مع إرفاق الميزانية العمومية المدققة والتقرير الإداري. من الضروري للشركة ذات المسؤولية المحدودة تقديم إقرار ضريبي سنوي بناء على التزام محاسبي. علاوة على ذلك، تحتاج الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى التسجيل في ضريبة القيمة المضافة التي يجب دفعها على أساس ربع سنوي.

يجب التخطيط بشكل قانوني لإستراتيجية الخروج والتصفية المحتملة قبل إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة. تخضع تصفية الشركات ذات المسؤولية المحدودة لقانون الشركات السعودي.

الشركة المساهمة

من غير المعتاد تسجيل الشركات المساهمة في الاستثمارات الأجنبية. ومع ذلك، يجب على البنوك وشركات التأمين التسجيل في شكل شركة مساهمة. من أجل إنشاء شركة مساهمة يجب تقديم دراسة الجدوى إلى وزير التجارة الذي يجب أن يوافق على المشروع بمرسوم.

يجب ألا يقل الحد الأدنى لرأس المال المكوّن من الأسهم عن 500,000 ريال سعودي، بينما يبلغ الحد الأدنى لقيمة السهم 50 ريالًا سعوديًا ويجب أن يكون هناك مساهمان على الأقل.

يمكن تقديم طلب للإدراج في سوق الأوراق المالية في هيئة السوق المالية في أقرب عامين بعد التأسيس الأولي للشركة.

سيكون من المثير للاهتمام أن نرى تطوير نيوم - وهي منطقة بحرية ضخمة، ووجهة سياحية، ومتنزه علمي في شمال غرب المملكة - حيث لا يزال الهيكل القانوني وفرص الاستثمار بحاجة إلى توضيح وتنفيذ.

وتعد السوق السعودية جذابة بسبب العديد من الحوافز، وسوف تجعلها الإصلاحات المستقبلية مثل رؤية السعودية 2030 أكثر جاذبية. ومن أجل الوصول إلى أعلى معدل نجاح ممكن والتنقل خلال عملية إنشاء الأعمال التجارية، يُنصح المستثمرون الأجانب الجدد باستشارة فريق قانوني متمرس له وجود في المملكة العربية السعودية.

قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية

نقاط عامة

تم تعديل قانون العمل في المملكة العربية السعودية في بداية الألفية، ومنذ ذلك الحين صار متوافقًا بشكل عام مع المعايير الدولية. وترتبط اللوائح ذات الصلة ارتباطًا وثيقًا بالحقوق المشروعة في الإقامة. ولذلك، فمن الضروري التخطيط بشكل مركز قبل إنشاء علاقة العمل.

علاوة على ذلك، فإن ما يسمى بالسعودة له تأثير كبير على قانون العمل. تهدف هذه الحملة التي انطلقت في تسعينات القرن الماضي إلى زيادة نسبة الموظفين السعوديين وبالتالي تقليل معدل البطالة المحلية السعودية.

وبالتالي، فليس من المستغرب أن يتمتع الموظفون المحليون السعوديون بخيارات توظيف ذات أولوية تُمنح لهم قانونًا، مقارنة بالموظفين الأجانب. نتيجة لذلك، يتعين على أصحاب العمل توظيف نسبة معينة من الموظفين المحليين السعوديين. ولا تتم الموافقة على استثناءات مما يسمى ,,السعودة'' إلا في حالات معينة.

وقد طبقت المملكة العربية السعودية قانون التأمينات الاجتماعية في عام 2001 الذي تم توسيعه على مدار السنوات الماضية من حيث المحتوى. وبالتالي، يتمتع المواطنون السعوديون والمقيمون بمزايا التأمين الصحي والتأمين ضد البطالة بالإضافة إلى تأمين تعويض العمال ونظام التقاعد.

ومع ذلك، يمكن للموظف المحلي والموظف الأجنبي التمتع بنظام التأمين الاجتماعي وخصائصه بأبعاد مختلفة.

السعودة ونظام نطاقات

نظرًا لارتفاع معدل البطالة بين السعوديين، فقد أعلنت الحكومة السعودية في نهاية التسعينات ما يسمى ببرنامج السعودة كأحد العناصر الرئيسية للسياسات المحلية السعودية، وبالتالي أكدت باستمرار على أهمية هذا البرنامج وعلى إيجاد سياسات مطورة تدعم برنامج السعودة. الهدف الرئيس المعلن من هذا البرنامج السياسي هو زيادة نسبة الموظفين السعوديين المحليين وخفض معدل العمالة الأجنبية. وعليه، لا يمكن تعيين موظف أجنبي إلا في حالة عدم وجود موظف محلي سعودي مؤهل على قدم المساواة.

تلتزم الشركات في المملكة العربية السعودية - تماشيًا مع هذه السياسات - بتقديم نسبة مئوية محددة من قوتها العاملة للسكان المحليين، بحيث تكون نسبة معينة من موظفيها يحملون الجنسية السعودية. نتيجة للسعودة، تم في عام 2019 تسجيل 10,000 مواطن سعودي من الموظفين في التأمينات الاجتماعية. وفي عام 2011، قرر وزير العمل في ذلك الوقت تنفيذ ما يسمى بنظام نطاقات، الذي ينظم مخطط التوطين السعودي.

ومن خلال هذا النظام، يتم تصنيف الشركات في القطاع الخاص التي لا يقل عدد موظفيها عن 9 موظفين، حسب قطاع كل منهم، في أربع فئات مختلفة: الأحمر والأصفر والأخضر والبلاتيني. ويتعين على الشركات المعنية توظيف نسبة معينة من القوى العاملة السعودية، اعتمادًا على مجال الشركة وعلى إجمالي عدد الموظفين بداخلها. واعتمادًا على تصنيفها، تحصل الشركات على حوافز معينة، على سبيل المثال فيما يتعلق بإصدار تصاريح العمل. وفي الوقت نفسه، تواجه الشركات التي لا تلتزم باللوائح في نظام هذه الفئة مثالب محتملة مثل عدم منح أو عدم تمديد تصاريح العمل (القائمة).

وبهذه الطريقة، يرتبط برنامج السعودة ارتباطًا وثيقًا بقانون العمل ولوائحه.

تصريح الإقامة

تصريح الإقامة وثيق الصلة بقانون العمل. وبصرف النظر عن التأشيرات السياحية الصادرة من عام 2019 فصاعدًا، يجب التمييز بين تصاريح العمل المؤقتة والدائمة. يجب على الشركات التي تمنح تصاريح عمل طويلة الأمد أو دائمة الالتزام باستيفاء معايير نظام نطاقات وفئاته. وبذلك يتم تسليط الضوء على أهمية برنامج السعودة بالنسبة للسياسة السعودية الداخلية.

ومن خلال الالتزام باللوائح الخاصة بقانون العمل ولوائح تصاريح العمل من خلال نظام نطاقات، يتعين على الشركات الوفاء بحصة السعودة من أجل توظيف موظفين أجانب على المدى الطويل.

تصريح العمل المؤقت
بالنسبة للإقامات قصيرة الأجل أو المؤقتة المتعلقة بالعمل، يتمتع الموظف بخيارين مختلفين من التأشيرات: تأشيرة الزيارات التجارية أو تأشيرة زيارات العمل. تسمح هذه التأشيرات، اعتمادًا على جنسية الموظف، بالبقاء داخل المملكة لمدة تصل إلى 180 يومًا، بغض النظر عن الدخول والخروج المتكرر من المملكة العربية السعودية.

على عكس تأشيرة العمل الدائمة، لا تتطلب تأشيرتا الزيارة هاتان إصدارًا إضافيًا لتصريح عمل (حيث يمكن تحويلهما إلى تأشيرة عمل دائمة بعد 3 أشهر؛ انظر أدناه) وتصريح الإقامة. لا يعتبر الحامل لأي من هاتين التأشيرتين مقيمًا في المملكة العربية السعودية.

تعد تأشيرة الزائر التجاري مناسبة للمديرين التنفيذيين لأنها تسمح لهم بالمشاركة في الاجتماعات أو المؤتمرات ذات الصلة بالعمل، أو زيارة المعارض التجارية أو التفاوض على العقود. ولا يُسمح لحاملي تأشيرة الزيارة التجارية بالتوظيف الفعلي والعملي، لأن هذه التأشيرة تحمل عبارة „غير مسموح له بالعمل" لتوضيح حظر القيام بعمل فعلي.

ومع ذلك، فإن تأشيرة زيارة العمل لا تحمل مثل هذه العبارة؛ ومن ثم يُسمح صراحةً بممارسة مهنة مؤقتة لحامل هذه التأشيرة. وبالتالي، فإن تأشيرة زيارة العمل مناسبة للموظفين الأجانب الذين ينفذون وظائف فنية أو عملية، والذين ترسلهم شركاتهم المعنية إلى المملكة العربية السعودية لفترة

زمنية محدودة - عادةً ما تتحدد على ضوء المشاريع. هذا هو الأكثر شيوعًا مع أعمال التركيبات أو الصيانة. ولا يُسمح لحامل هذه التأشيرة بفتح حساب مصرفي أو شراء عقار في المملكة العربية السعودية.

تأشيرة العمل الدائمة

تأشيرة العمل الدائمة للموظف الأجنبي تخضع لمعايير ومتطلبات معينة. يشترط أن يحصل الموظفون الأجانب، الذين تتجاوز مدة إقامتهم المتعلقة بالعمل 180 يومًا المنصوص عليها في تصريح العمل المؤقت، على تأشيرة عمل دائمة وكذلك تصريح إقامة. من أجل الحصول على تأشيرة عمل دائمة، يلزم وجود كفيل سعودي محلي، كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ويمكن لهذا الكفيل المحلي، الذي يكون صاحب العمل ويلزم أن يكون مسجلًا في المملكة العربية السعودية بصفة صاحب عمل مسجل نظامًا، أن يطلب تصريح عمل نيابة عن الموظف. ويسمح بإصدار هذا التصريح للعمل الذي تبلغ صلاحيته 3 أشهر فقط، بدخول الموظف إلى المملكة العربية السعودية. ومن ثم، بعد إصدار تأشيرات العمل الدائمة، يتم تحويل تصريح العمل هذا إلى تأشيرة عمل دائمة.

ويشترط وجود عقد عمل ساري المفعول مع كفيل سعودي محلي لمنح تأشيرة عمل دائمة. يستثنى من هذا النظام مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

ومع ذلك، فقد قامت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية اعتبارًا من مارس 2021 بعمل إصلاحات على ما يسمى بنظام الكفالة وما نتج عنه من تبعية كبيرة للعمال الأجانب على كفلائهم المحليين. هذه الخطوة، التي تهدف إلى تحسين كفاءة سوق العمل المحلية، تثبت مرة أخرى الانفتاح الإضافي لسوق العمل أمام العمال الأجانب. في السابق، لم يكن يُسمح للعمال بالعمل لدى شركة أخرى غير كفيلهم المحلي دون إذن صاحب العمل، ولم يكن يُسمح لهم بمغادرة المملكة العربية السعودية أو العودة إليها دون إذن الكفيل، حتى بعد إنهاء الخدمة.

نتيجة لهذا للتعديل، أصبح يمكن للعمال الأجانب الآن الانتقال إلى صاحب عمل آخر بعد انتهاء عقد العمل دون تصريح. ومن الممكن أيضًا التقدم بطلب للحصول على تأشيرة خروج أو عودة، وكذلك تأشيرة خروج نهائي دون عناء. فلم يعد هناك قيود لصاحب العمل على العامل كما كان يحدث قبل ذلك بحكم الواقع.

نظرًا للإصلاح الشامل لقانون العمل الذي أدى إلى تطبيق قانون العمل في أبريل 2006، فقد أصبحت اللوائح القانونية السعودية تفي إلى حد كبير بالمعايير الدولية. ومع ذلك، يُنصح بتنظيم العقد النهائي على نطاق واسع قبل توظيف وإرسال موظفين أجانب إلى المملكة من أجل تلبية متطلبات قانون العمل المحلي.

وبخاصة فيما يتعلق بضرورة وجود كفيل سعودي محلي كشريك في العقد، حيث يجب تنظيم التفاصيل القانونية لعقد العمل منذ البداية. ولا يعد عقد العمل الحالي مع الشركة الأم كافيًا؛ فعادة ما يتم إلغاؤه خلال وقت العمل مع الشركة التابعة في المملكة العربية السعودية. ويخضع عقد العمل في المملكة العربية السعودية مع الكفيل المحلي أو الشركة الفرعية للقانون السعودي الذي لا يمكن بأي شروط إضافية بأي حال من الأحوال تجاوزه. وبالتالي، فمن الضروري وجود اتفاق شامل بشأن تطبيق الإطار القانوني ذي الصلة بين صاحب العمل والموظف.

عقد العمل

يسمح قانون العمل السعودي للأطراف المتعاقدة بمجال للتحرك أثناء التخطيط لعقد العمل. ومن ناحية أخرى، فإنه يضع متطلبات واضحة في مجالات معينة من أجل ضمان فعالية عقد العمل.

هذا يعني تفصيلًا أن العقد يجب أن يذكر اسم صاحب العمل، واسم الموظف وجنسيته، والراتب المتفق عليه، ووصف الوظيفة (المنصب)، وموقع العمل، وتاريخ بدء التوظيف، ومدة العقد.

يجوز لأطراف العقد أن يقرروا ما إذا كان العقد سيكون محدد المدة أم غير محدد المدة. في هذا الصدد يجب التفريق بين الموظف سعودي الجنسية أو من جنسية أجنبية. من حيث المبدأ، يكون عقد العمل مع موظف أجنبي محدد المدة ولكن يمكن تمديده بعد انتهاء مدة العقد. في حالة إنشاء عقد عمل مع موظف أجنبي لمدة غير محددة، يكون محدودًا بمدة تأشيرة العمل. علاوة على ذلك، فيما يتعلق بمدة للعقد، يوجد استقلالية خاصة، حيث يسمح القانون بفترة تجريبية تصل إلى 180 يومًا.

حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة

بصرف النظر عن الحد الأدنى من المعايير التي يجب أن تلتزم بها الأطراف المتعاقدة، يسود الاستقلال الذاتي في الغالب فيما يتعلق بالالتزامات التعاقدية. وبالتالي، يجوز للأطراف المتعاقدة التفاوض بحرية حول محتوى عقد العمل إلى حد كبير.

لا يتقيد أطراف العقد عند التفاوض على مقابل أداء العمل. فهذا المقابل يتوجه بحسب نشاط العمل. ويجب دفع الراتب بالريال السعودي، الذي هو العملة السعودية الرسمية. يتمتع الموظفون السعوديون بحد أدنى للأجور قدره 4,000 ريال سعودي، الذي تم رفعه من 3,000 ريال سعودي في نهاية عام 2020. يضمن ما يسمى بنظام نطاقات دفع الحد الأدنى للأجور. وبالتالي، فإن هذا

يعني أن جميع الموظفين الذين لا يستوفون مستوى الحد الأدنى للأجور لا يعتبرون موظفين بدوام كامل في نظام نطاقات. وقد يؤدي هذا في ظل ظروف معينة إلى نقاط ضعف لصاحب العمل. وبالتالي، يضطر صاحب العمل بشكل غير مباشر إلى دفع الحد الأدنى للأجور.

ومن الشائع في المملكة العربية السعودية، كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، أن يتم ترتيب حزمة تعويضات للموظفين الأجانب. يتضمن ذلك حوافز جذابة أخرى مثل بدل الإيجار، ودعم الرعاية الصحية، وبدل رسوم الحضانة أو المدرسة، وتذاكر العودة السنوية إلى وطنهم.

وينص قانون العمل على حد أقصى قدره 48 ساعة عمل في الأسبوع بحد أقصى 6 أيام عمل في الأسبوع. على عكس الأنظمة الغربية، تبدأ أيام العمل في المملكة العربية السعودية من الأحد إلى الخميس حيث تكون عطلة نهاية الأسبوع في أيام الجمعة، وهي عطلة دينية، وأيام السبت. علاوة على ذلك، فإن المناسبات الدينية والثقافية الإسلامية لها تأثير على ساعات العمل في المملكة العربية السعودية. على سبيل المثال، في شهر رمضان المعظم يتم تخفيض ساعات العمل للموظفين المسلمين من 8 إلى 6 ساعات عمل في اليوم؛ وتحتسب أي ساعات عمل إضافية عملًا إضافيًا يتقاضى العامل مقابله معدل 150 بالمائة من الراتب العادي المتفق عليه.

علاوة على ذلك، يحدد قانون العمل السعودي 21 يومًا إجازة سنوية مدفوعة الأجر. وبعد قضاء 5 سنوات متتالية في جهة العمل، تزاد الإجازة السنوية مدفوعة الأجر إلى 30 يومًا. يحق للموظفين المسلمين التمتع بإجازة مدتها 15-10 يومًا كحد أقصى لأداء فريضة الحج، وهو أحد أركان الإسلام الخمسة. ويشترط للتمتع بهذه الإجازة أن يكون الموظف قد أمضى عامين متتاليين في جهة العمل.

إنهاء الخدمة

يحدد قانون العمل السعودي قائمة بأسباب إنهاء الخدمة، لكن الأسباب التفصيلية لإنهاء الخدمة غير موضحة إلا على نحو جزئي. ومن بين أسباب إنهاء الخدمة الأخرى: إغلاق العمل ذي الصلة، وإنهاء العمل بالاتفاق بين الطرفين، ووفاة الموظف، وإنهاء عقد العمل المؤقت.

ويتناول جزء كبير من قانون العمل الإنهاء بإخطار والإنهاء دون إخطار.

ويمكن إنهاء علاقة العمل، سواء كانت مؤقتة أو دائمة، دون إخطار من جانب صاحب العمل أو من جانب العامل. ينظم قانون العمل الأسباب التي تبرر هذا الإنهاء دون سابق إنذار، ويمكن لأي طرف من أطراف العقد ذكرها. ويشمل ذلك بشكل أساسي المخالفة الجسيمة للمسؤوليات التعاقدية أو القانونية في إطار علاقة العمل.

ويمكن إنهاء عقد العمل غير محدود المدة بإخطار من كلا الطرفين.

ولا ينطبق الإنهاء بإخطار على عقد العمل المؤقت. يشترط قانون العمل لنفاذ إخطار الإنهاء وجود سبب للإنهاء بالإضافة إلى الالتزام بإخطار مسبق لا تقل مدته عن 60 يومًا، إذا لم يتم تحديد فترة أطول للإخطار في عقد العمل. ومع ذلك، فإن التعريف القانوني للإنهاء بإخطار لأسباب تتعلق بالعمل لا يتم تناوله في قانون العمل السعودي.

وعلى عكس الأنظمة القانونية الأخرى مثل النظام القانوني الألماني، فإن قانون العمل السعودي ينص صراحة على استحقاق تعويضات إنهاء الخدمة، بغض النظر عن مدة عقد العمل وعدد سنوات الخدمة. وبالتالي، فإن الموظف الذي ينتهي عقده المؤقت بسبب عدم التمديد، يتمتع بالحق في مطالبات التعويض، وكذلك الحق في إخطار الإنهاء من جانب صاحب العمل، دون ذكر سبب كتابي أدى إلى إنهاء العمل دون إخطار.

في حالة الإنهاء بإخطار لعقد العمل غير محدد المدة نيابة عن صاحب العمل أو الموظف، يحق للموظف الحصول على مكافأة نهاية الخدمة. يستحق الموظف هذه المطالبة في السنة الثانية من الخدمة. ويعتمد مبلغ المطالبة بالتعويض على مدة العقد الحالي. إنهاء العمل خلال فترة التجريب لا يبرر المطالبة بالتعويض.

الإطار القانوني للتأمين الاجتماعي

منذ عام 2001، أنشأت المملكة العربية السعودية إطارًا للتأمين الاجتماعي، بحيث يمكن التمتع بالتأمين على تعويض العمال ونظام التقاعد إلى جانب التأمين الصحي وتأمين البطالة. يمكن التمييز بوضوح بين المواطنين السعوديين والأجانب الذين يتمتعون بمزايا النظام بطريقة مختلفة، ضمن نظام التأمين الاجتماعي السعودي

تتولى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إدارة نظام التأمين الاجتماعي السعودي. وتماشيًا مع نظام التأمينات الاجتماعية، يُطلب من أصحاب العمل تسجيل موظفيهم في التأمينات الاجتماعية. ويساعد التسجيل في النظام على مراقبة وتحديد استيفاء جميع متطلبات وحصص برنامج نطاقات.

أبرز ما يميز نظام التأمين الصحي هو التفرقة بين الموظفين الوطنيين والأجانب. وبشكل عام، يتعارض الاشتراك في التأمين الصحي مع التعاليم الإسلامية التي تحظى بأهمية كبيرة في المملكة العربية السعودية. وتتمثل الأسباب في الآتي: تتقاضى شركة التأمين الأموال من الشخص المؤمن عليه مقابل حدث مستقبلي غير متوقع. يتم تمويل التأمين من خلال دفع اشتراك متفق عليه، وهذا في تعريفه الأوسع يشير إلى ما يسمى ,,الربا'' وهو الفائدة المحرمة في الإسلام. نتيجة لهذا السبب، كان نظام التأمين الصحي حتى وقت قريب لا يحظى بشعبية نسبيًا.

وقد أدت الحاجة إلى مزيد من الإيرادات الحكومية في قطاع الرعاية الصحية إلى الإدخال التدريجي لنظام التأمين الصحي الذي لا يتوفر إلا للموظفين الأجانب حتى إشعار آخر. ويشكل هذا الأمر ميزة للشركات الأجنبية وموظفيها. أما المواطنون السعوديون فيتمتعون بحرية الوصول إلى الرعاية الطبية. ومع ذلك، فمن المتوقع في السنوات القادمة وجود التزام تأميني للشركات والمؤسسات المملوكة للدولة والموظفين المحليين، وكذلك للأسر الخاصة وموظفيها، بما يمثل المرحلة الأخيرة من إدخال التأمين الصحي في المملكة.

ولا يتاح التأمين الإجباري في صندوق التقاعد إلا للموظفين السعوديين فقط. يبلغ معدل الاشتراك الشهري 18 بالمائة من الراتب الشهري للموظف، حيث يدفع الموظف 9 بالمائة ويدفع صاحب العمل 9 بالمائة الباقية. يُطلب من صاحب العمل استقطاع نسبة 9 في المائة من الموظف ثم دفع 18 في المائة كاملة إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، يتم صرف مبلغ 1.5 في المائة من الراتب الشهري للموظف للتأمين ضد البطالة، حيث يتحمل الموظف 0.75 في المائة ويتحمل صاحب العمل نسبة 0.75 في المائة المتبقية. ولا يستحق التأمين ضد البطالة، إلا المواطنون السعوديون فقط.

ويتمتع جميع الموظفين المسجلين في التأمينات الاجتماعية بتأمين تعويض العمال، بغض النظر عن جنسياتهم. بموجب هذا التأمين يتم تأمين العامل ضد الأمراض/ الحوادث المهنية أثناء ساعات العمل وكذلك ضد الحوادث في الطريق من وإلى العمل.

الحوافز الضريبية للشركات الأجنبية

تستثمر الحكومة السعودية حاليًا الكثير فيما يسمى بالمدن الاقتصادية التي يتم بناؤها في عدة مواقع داخل المملكة: في حائل وجازان ونجران والباحة والجوف والمنطقة الشمالية، وغيرها.

الهدف المعلن من قبل الحكومة السعودية هو دعوة المستثمرين الأجانب من خلال حوافز ضريبية جذابة.

وتستفيد الشركات الأجنبية التي تم تأسيسها في المناطق الاقتصادية المذكورة أعلاه (المزيد منها مستقبلًا) بشكل إضافي من إمكانيات خصم تكاليف التدريب والرواتب من الضريبة. ومن المقرر إنشاء منطقة اقتصادية في مطار الرياض في المستقبل.

يتم منح مزيد من الخصومات في الحالات التي يتجاوز فيها رأس المال الاستثماري لمشروع مخطط المبلغ الذي حددته الحكومة. علاوة على ذلك، يمكن في بعض الحالات إعفاء الشركات من الرسوم الجمركية، خاصة في الحالات التي يتعذر فيها توفير الآلات والمواد الخام المختلفة أو الحصول عليها محليًا. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الإعفاء مرتبط بعدة ظروف أخرى، وأن الإعفاء من الرسوم الجمركية لابد من تطبيقه قبل استيراد البضائع في كل الأحوال.

قانون الضرائب الدولي

<u>اتفاقية الازدواج الضريبي، المبادئ الضريبية الثنائية</u>
إجمالًا، وقعت المملكة العربية السعودية اتفاقيات الازدواج الضريبي مع أكثر من 50 دولة، من بينها فرنسا والنمسا وسويسرا. ولا تزال ألمانيا ودول أخرى تجري مفاوضات حاليًا بشأن اتفاقيات الازدواج الضريبي مع المملكة. تتبع العقود في هذا الصدد بشكل عام نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتتضمن العديد من الحوافز مثل ضريبة الاستقطاع على أرباح الأسهم والفوائد وضريبة الأرباح الرأسمالية ورسوم الترخيص.

قانون الضرائب الوطني

تختلف أنواع الضرائب في المملكة العربية السعودية. فمن ناحية هناك الزكاة التي تستند إلى المفاهيم الإسلامية ومن ناحية أخرى هناك ضريبة الشركات.

<u>ضريبة الدخل الشخصية</u>
في المملكة العربية السعودية، لا يدفع ضريبة الدخل إلا المستثمرون والشركات الأجنبية. ولم يتم تقديم ضريبة الدخل الشخصية.

ضريبة الشركات

في الحالات التي يتقاسم فيها أسهم الشركة المواطنون السعوديون والمستثمرون الأجانب، يخضع الدخل الناتج عن الأسهم التي في نصيب المستثمر الأجنبي لضريبة الدخل، في حين يخضع الدخل وفقًا للنسبة المملوكة للمواطنين السعوديين للزكاة. تبلغ ضريبة الدخل 20٪ من صافي الربح. بالإضافة إلى ذلك، يتم استقطاع ضريبة استقطاع على المدفوعات لغير المقيمين وتحويلها في السعودية. تتراوح ضريبة الاستقطاع بين 5 و20 بالمائة.

الزكاة

الهيئة الحكومية التي تدير الزكاة والمطالبات الخاضعة للضريبة هي الهيئة العامة للزكاة والدخل والجمارك وهي في الوقت نفسه إدارة تابعة لوزارة المالية السعودية.

الزكاة واجبة على المواطنين السعوديين والشركات السعودية المسجلة في المملكة العربية السعودية. الزكاة فريضة شرعية تصل نسبتها إلى 2,57٪ تدفع على مبلغ الدخل الصافي الخاضع للضريبة للشركة المقيمة في المملكة العربية السعودية، فيما يتعلق بحصتها من الربح السنوي أو تحتسب بنسبة 2,5٪ من حصتها من الربح السنوي المعدل، اعتمادًا على القيمة الأعلى. تتكون القيمة الصافية الخاضعة للضريبة لأغراض الزكاة بشكل عام من رأس المال المستثمر ورأس المال التمويلي طويل الأجل مطروحًا منه الأصول الرأسمالية والاستثمارات طويلة الأجل والتكاليف المؤجلة زائد/ ناقص النتيجة السنوية.

ضريبة القيمة المضافة

تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة لأول مرة في الشرق الأوسط في عام 2018. وهي تنطبق على الأفراد والشركات التي لها علاقات تجارية داخل دول مجلس التعاون الخليجي وعلى علاقات معها؛ السعودية، الإمارات، البحرين، قطر، الكويت، البحرين، عمان. كان هذا تغييرًا رائدًا للأنشطة التجارية في منطقة لم تشهد أي نوع من الضرائب حتى وقت قريب. وفي بداية عام 2017، تم توقيع اتفاقية ضريبة القيمة المضافة الإقليمية من قبل جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست. يعتمد إدخال ضريبة القيمة المضافة في عام 2018 على الاتفاقية الإطارية بين دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تسمى أيضًا الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لمجلس التعاون الخليجي.

تتطلب هذه الاتفاقية من جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تطبيق ضريبة القيمة المضافة. حتى الآن، التزمت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان بهذا المطلب. وخططت عُمان لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في أبريل 2021، وستتبعها قطر والكويت لاحقًا في عام 2021 أيضًا.

يشار إلى الاتفاقية أيضًا باسم ,,الاتفاقية الإطارية'' أحيانًا وهي بمثابة هيكل أساسي لنظام ضريبة القيمة المضافة التعاوني بين دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، يجب توضيح أن الاتفاقية ما هي إلا اتفاق بين الدول وليس قانونًا. ومن ثم يجب الرجوع إلى قوانين الضرائب الوطنية السارية.

ولم تطبق المملكة العربية السعودية ضريبة القيمة المضافة إلا في عام 2018 لأول مرة، حيث بلغت نسبتها حتى وقت قريب 5٪ . اعتبارًا من الأول من يوليو 2020 وما بعده، تم رفع ضريبة القيمة

المضافة إلى 15 بالمائة في المملكة العربية السعودية. كان ارتفاع ضريبة القيمة المضافة جزءًا من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السعودية للتعامل مع العواقب الاقتصادية الناتجة عن ظروف جائحة كورونا (كوفيد-19) وانخفاض أسعار النفط. وتتفاوض الحكومة حاليًا حول خفض ضريبة القيمة المضافة بعد الوباء.

بشكل عام يمكن القول إن نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة يشبه النظام الأوروبي. توجد أوجه تشابه خاصة فيما يتعلق بحركة البضائع وبعض الخدمات بين الشركات والمستهلكين من القطاع الخاص داخل دول الخليج. يحتاج الشخص أو الشركة المعنية إلى التسجيل في الدولة المعنية في حالة نقل سلع تزيد قيمتها عن الحد الضريبي السنوي المسموح به إلى بلد آخر. وكما هو الحال داخل الاتحاد الأوروبي، فهناك خيار لإرسال عمليات التسليم بين الشركات إلى العملاء المسجلين الخاضعين للضريبة داخل دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، دون حساب مبلغ ضريبة القيمة المضافة المحلية.

- الضرائب

- تعتبر جميع واردات السلع والخدمات التي يتم تقديمها داخل المملكة العربية السعودية خاضعة للضريبة، ما لم يتم إعفاء الاستيراد المعني صراحةً من الضريبة. تنطبق ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات التي يقدمها المقيم أو غير المقيم في المملكة العربية السعودية، أو على استيراد البضائع.

- التسجيل

يخضع الشخص الذي يقدم خدمات خاضعة للضرائب ويولد حركة أموال تتجاوز قيمتها 375.000 ريال سعودي لتسجيل ضريبة القيمة المضافة بشكل عام.

يوفر قانون ضريبة القيمة المضافة السعودي أيضًا إمكانيات للإعفاء الضريبي. فهناك إعفاءات ضريبية مع الحق باستقطاع الضريبة على المدخلات أو دونه. الخدمات المستثناة من ضريبة القيمة المضافة هي الخدمات المالية وتأجير العقارات.

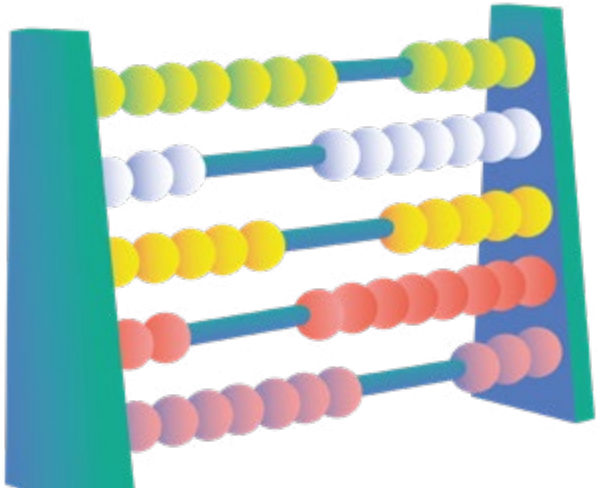

ضريبة الاستقطاع

المدفوعات مقابل الخدمة في بلد أجنبي التي يؤديها شخص أو شركة مسجلة في المملكة العربية السعودية تخضع لضريبة الاستقطاع. تتراوح المعدلات المستحقة بين 5 و15 و20 في المائة. من الأمور الحاسمة في هذا الصدد نوع الخدمات المقدمة وكذلك علاقة العمل بين طرفي العقد. ويجب دفع ضريبة الاستقطاع في غضون الأيام العشرة الأولى من الشهر التالي. تبلغ ضريبة الاستقطاع 5 في المائة على توزيعات الأرباح و5 في المائة للفوائد و15 في المائة لرسوم الترخيص. من الأمثلة على الضرائب بنسبة 5 في المائة الإيجارات أو الشحن الجوي أو البحري بالإضافة إلى خدمات الاتصالات الدولية. يتم فرض ضريبة على رسوم الترخيص أو الإيرادات بنسبة 15 في المائة، وتخضع التكاليف الإدارية للضريبة بنسبة 20 في المائة. المدفوعات التي لم يتم سدادها في الوقت المناسب، تؤدي إلى غرامات كما هو موضح في المادة 77 من قانون ضريبة الدخل، وتصل إلى 1٪ من ضريبة الاستقطاع وتتكرر كل 3 أشهر. للهيئة العامة للزكاة والدخل أيضًا أن تفرض غرامات أعلى.

على عكس البلدان الأخرى ذات السمة الإسلامية التي تعتبر الشريعة مصدرًا قانونيًا مهمًا في دساتيرها، ولكنها تماشيًا مع تقدم العلمنة لا تتمتع بأهمية كبيرة، فإن الإطار القانوني السعودي لا يزال يقوم على توجيهات الشريعة الإسلامية ويحدد الإسلام باعتباره المصدر الأصلي للقانون، على الرغم من أنه في السنوات الأخيرة وبالنظر إلى عام 2030، بدا الانفصال واضحًا عن الكيانات المحافظة. ولا يمكن إحالته إلى القانون الدولي الخاص، حيث لا يُقبل أن يكون هناك بند واحد ضمن العقد المتفق عليه ينص على اختيار إطار قانوني أجنبي. ومع ذلك، فإن قانون الشريعة الإسلامية ينظم بشكل أساسي القانون الجنائي وقانون الأسرة، وفي حالات استثنائية يتعامل مع المجمعات القانونية التجارية والشركات، مثل المسؤولية عن الالتزامات. لذلك، لا تتأثر الشركات بهذه التنظيمات.

منذ الإصلاح الشامل للنظام القضائي في المملكة العربية السعودية، توجد خمس محاكم شرعية مختلفة: إلى جانب المحاكم العامة، المسؤولة عن جميع النزاعات التي لا تقع ضمن اختصاص المحاكم المتخصصة، توجد محاكم جنائية ومحاكم شخصية ومحاكم عمل. علاوة على ذلك، تم إنشاء محاكم تجارية خاصة منذ يونيو 2020. يتعلق اختصاص تلك المحاكم بجميع النزاعات التجارية ويضمن المعالجة القضائية المتسقة لهذا النوع من النزاعات داخل الأراضي الوطنية للمملكة العربية السعودية.

يتم تنظيم النظام القانوني بشكل هرمي في ثلاث محاكم. إلى جانب المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف العليا، تتصدر المحكمة العليا النظام القانوني وتراجع بشكل أساسي الأخطاء الإجرائية للمحاكم الأدنى مع مهمة توحيد الاجتهاد القضائي. علاوة على ذلك، تراجع المحكمة العليا جميع الأحكام التي تُفرض فيها عقوبات جسدية أو عقوبة الإعدام.

الملاحقة القضائية

نظرًا للتأثير الرسمي للشريعة، فإن الملاحقة القضائية وإنفاذ المطالبات الخاصة بالفرد تكون معقدة غالبًا وتستغرق وقتًا طويلًا. وبالتالي، يجب إجراء تقييم شامل للأهداف المرجوة من أجل التوصل إلى حل ناجح للنزاع قبل إجراء قضائي، وإذا سمحت الظروف محاولة تسوية النزاع خارج المحكمة. عادة ما تؤدي هذه المحاولة لتسوية النزاعات خارج المحكمة إلى حل سريع وعادل للنزاعات، بحيث يتم الاستعاضة عن المساوئ المزعومة للملاحقة القضائية إلى حد كبير. بالإضافة إلى ذلك، فإن إجراءات التحكيم ولوائحها الإجرائية تفي بالمعايير الدولية.

وبشكل عام، فليس من الضروري توكيل محام أثناء المرافعات القضائية، ولكن نظرًا للمواصفات المحلية وخاصة بسبب تأثير الشريعة الإسلامية، فمن المستحسن الاتصال بمحام سعودي مسجل. بالإضافة إلى ذلك، تُعقد إجراءات المحكمة باللغة العربية فقط، وهذا هو السبب في أن الترجمة المعتمدة ضرورية للمستندات المكتوبة بلغة أجنبية.

يتعين أن يتحمل تكلفة المنازعات القضائية (بالإضافة إلى أتعاب المحامي)، بغض النظر عن الحكم المحكوم به، كل طرف في النزاع. لهذا السبب، يكثر أن يتفق الطرفان مقدمًا على اتفاق مسموح به يخلص إلى أن الطرف الخاسر يتحمل تكاليف الادعاء.

وقد يتم الاعتراف جزئيًا بالأحكام الأجنبية في المملكة العربية السعودية وبالتالي يمكن تنفيذها من حين لآخر. الإدارات التنفيذية للمحاكم العامة مسؤولة عن الاعتراف بالأحكام الأجنبية وتنفيذها. وكمتطلب سابق للاعتراف يجب أن تكون تلك الأحكام متوافقة مع احترام الشريعة الإسلامية، وكذلك ضمان المعاملة بالمثل. وهذا يتطلب اتفاقًا مناسبًا ثنائيًا أو متعدد الأطراف بموجب القانون الدولي، وهو مفقود، على عكس الحال في ألمانيا. وفي حالة عدم وجود مثل هذا العقد مع الدولة، يتم استبعاد الاعتراف بالقرارات الألمانية في الغالب، بحيث يكون التنفيذ في المملكة العربية السعودية مطلوبًا بشكل منتظم.

التسوية خارج إطار المحاكم

تسوية المنازعات خارج المحاكم لها أهمية كبيرة في المملكة العربية السعودية. ويمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب الثقافية بالإضافة إلى فهم القيم في المملكة العربية السعودية. إن اللجوء إلى محكمة لتسوية النزاعات أمر محل استياء في المملكة العربية السعودية ولا يعتبر مشرفًا.

ولهذا السبب تتمتع تسوية المنازعات من خلال الوساطة والتحكيم بمكانة مفضلة ومحترمة. بشكل عام، يتم التوصل إلى اتفاقات بسرعة من خلال تسوية النزاعات بهذه الطريقة.

كما تقوم محاكم التحكيم بتشكيل الفهم القانوني للمملكة العربية السعودية. ففي عام 2012، تم إنفاذ قانون التحكيم الذي يحدد بوضوح جميع الأمور في هذا الصدد، ومن ثم يتيح نُهجًا واسعة النطاق تتماشى مع عمليات التحكيم القضائية. ويوجه القانون نفسه من حيث المحتوى إلى قواعد الأونسيترال للتحكيم، والتي تتضمن قاعدة إجرائية واسعة النطاق للعمليات القضائية الخاصة بالتحكيم المخصص. ومنذ ذلك الحين، بات محتوى عملية التحكيم يفي بالمعايير الدولية ويتماشى مع الشريعة الإسلامية حيث يتم في الوقت نفسه منح الأطراف المعنية مرونة كبيرة في تنظيم إجراءات التحكيم. لكي تكون الأطراف مؤهلة لعقد جلسة استماع أمام محاكم التحكيم، يتعين عليها اتخاذ قرار بشأن اتفاق التحكيم. وقد يكون هذا الاتفاق غير رسمي، بل وقد يظهر إلى حيز الوجود بعد نشوء الخلافات. ومع ذلك، فمن أجل تحقيق الضمان القانوني يستحسن توقيع اتفاقية رسمية قبل ظهور النزاعات. ويتيح القانون إلى حد كبير للأطراف المتنازعة تحديد إجراءات التحكيم بشكل مستقل. يمكنهم على سبيل المثال أن يقرروا بحرية القانون المعمول به، ومكان المحكمة المسؤولة، وقانون التحكيم ذا الصلة، وتاريخ بدء الإجراء المعني. ومن وجهة نظر إجرائية، يُسمح للأطراف المتنازعة باستدعاء الشهود على الإجراءات.

جهة الاتصال الخاصة بك

الرياض

بيور سنتر، بلوك ب، طريق التخصصي الفرعي،
8006 المحمدية 12364
الدور الثاني مكتب 202
الرياض، المملكة العربية السعودية

فـتـاه 470 4532 11 966+

نيكولا لوري
شريك إداري
nicola.lohrey@roedl.com

طارق أنطاقي
شريك زميل
tarek.antaki@roedl.com

ريتا عواد
مديرة عمليات
rita.aouad@roedl.com

الرياض

تفضلوا بزيارة موقعنا!
www.roedl.com

تم بحث جميع المعلومات وجمعها بعناية. لا يتحمل المؤلفون والناشرون أية مسؤولية عن صحة واكتمال المحتوى أو عن أي تغييرات في الوضع القانوني قد تحدث في هذه الأثناء.